

المركبة بحسب كونها  
علة لكل جزئ من جزئها  
لنظر الاستقلال فيكون  
علة لنفسه

وتلك العلة لا يجوز ان تكون نفس السلسلة بل يلزم كونها علة لنفسها  
ولا يصحها لئلا يلزم كون ذلك البعض علة لنفسه ولعله لان المستقل  
عليه وتلك العلة لان المروض انه معلول لما قبله اذ السلسلة مروضه الى  
نهاية وكون الشيء علة لنفسه ولعله ظاهر الاستحالة اذ يلزم كون الشيء  
موجودا قبل وجوده وقبل وجوده علة لشيء قد عليها وجوده فتعريف  
ان يكون خارجا فيكون واجبا وتنقطع السلسلة واعترض اطلاق  
الصانع على الله تعالى بانه لم يوردوا سماه بتوقيفه واجيب بانه ما هو  
من قوله تعالى صنع الله وقوله صنع الله لفظ للماض وهو ميم على الراكف  
في ذلك يورد المصدر او الفعل والمجهول على خلافه فالاولى الجواب بانه  
ورد اطلاقه عليه تعالى في حديث ان الصانع كل صانع وصنعت رواء  
الحاكم واليه من حيث حذيفة مرفوعا **الثانية** الله تعالى من  
ان واحد لان الفعل تأتي بمعنى اصلا للفعل كسبح بمعنى بان والمراد بوحدة  
امتناع مشاركة احد له في الالوهية كما وضحت بذكر من زاد في  
بقوله بلا شريك اي بانها اي امتناع وجود شريك له في الالوهية  
اذ لو جاز وجوده لجاز ان يريده احدهما شيئا فالان هذه الالوهية لا ضد  
له غيره كركبة ربي وسكونه بان تتعلق اربابها معا بيجادها في وقت  
واحد ولا بدع في اجتماعهما اذ لا تضاد بين الارادتين فانما التضاد  
بين المرادين فيمتنع وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين  
واجتماعهما فيمتنع وقوع احد هما فيكون مرديه هو الالوهية  
الاخر ليجز فلا يكون الاله الا واحدا وهذا هو برهان التمانع  
المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لكن الملائكة  
المتفاد من عبارة الاله عاديه لا عقليه لجواز الاتفاق على عدم الفساد  
عملا لكن العادة تجله اذ العادة المستمرة التي لم يعل قط اختلاها في  
ملكين بمرئيه واحده عدم الاقامة على موافقة كل لآخر في كل جليل وحقه  
بل تاجي نفس كل وتطلب الا نغزاد بالملك والقهر فكيف بالالهين اللوصه

لا ينهما باقايها **ثابت** فان قلت فالجملة المتفاد من عبارة  
ثابتة او عليه قلت ممنوع بل هي مفيدة للعلم وعدم استقامة النقيض  
عملا لا يخرج عن كونها عملا اذ لم يؤخذ في مفهوم العلة **الثالثة** استحالة النقيض  
بل يوجد الجزم عن موجب وهو موجود في ذلك **الثالثة** هو سبحانه قديم  
وغيره بتولي كالاصل لا ابتداء له بتصا ابتداء للضرورة لانه لو كانت  
حادثا لاحتاج الى محدث واحتاج محدثه الى محدث وهكذا في تسلسل  
والسلسل مجال الحدوث المتلزم له مجال وقد توقف بعضهم في  
اطلاق القديم على الله لعدم وروده وهو مردود بانه ورد في سخن ابن  
ماجه من حديث ابي هريرة وقولي ولا له منها من زياد في ذكره المناسبة  
لما قبله لانه داخل في مفهوم صفة القدم اعني الازلية فانه ليس داخلها  
فيه لكنه لازم له لان ما ثبت قومه استعمال عدمه لان القديم ان كان واجبا  
بغاية فظاهر والامر استاده اليه بطريق الايجاب اذ الصار من  
الشيء بالا اختيار والقصده يكون حادثا بالضرورة والمتد الموجب  
القديم قديم ستم ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة **الرابعة** ذاته  
تعالى بما لفظ لذوات مخلوقة ومزمع بعض المتكلمين ان الذوات كلها  
متساوية وامتياز بعضها عن بعض بصفات مخصوصة وامتياز ذات  
الله عن غيرها بالصفات الهيبة وهي وجوب الوجود والقدرة الشاه  
والعلم الكامل والمشار صاحب الصفات الى ان الخلاف لفظي ودليل هذا  
المشكلة هو دليل نبي الملائكة الالهية وعدلت كالاصل عن قول التامح السبيك  
في جمع الجوامع حقيقة مما لفظ لساير الحقايق لان ابن الزمكاني  
منع اطلاق لفظ الحقيقة على الله تعالى قال ابن جماعة لانه لغيره  
وقد ورد اطلاق الذات عليه تعالى في صحيح البخاري في قصة  
جيب من قوله وذلك في ذات الاله **ثاني** اجيب عما في جمع الجوامع بانه  
للمسألة الشاكلة وهي بمجوزة لاطلاق ما لا يجوز اطلاقه  
منفردا عليه تعالى **ثاني** قال المحققون ذات الله غير ملو

والمراد بانه انتها وجوب الوجود  
فتكون المسائل في البيتين  
خمسة فعددها اربع باعتبار  
ما في الاصل